ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية والسبيل إلى دعمها والارتقاء بها

أ. د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد
استاذ الاقتصاد - كلية التجارة جامعة المنصورة

مروه سمير حجازى
معيده بقسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة المنصورة

مقدمـــــــة:

يقوم التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة بدور محوري في دعم عملية التنمية. فهو مفتاح تطوير القدرة الذاتية، ودعامة أساسية لنشر المعرفة والتحول إلى مجتمع معرفي، وركيزة اساسية لدعم المسئولية الاجتماعية والانتماء القومي.

لذلك ليس يخفى أن الاقتصادات قد أصبحت تعتمد بشكل أساسى علي المعرفة Knowledge – based – ، وتعمل على إعداد البشر ليكونوا قادرين على استيعاب هذه المعرفة . ولما كانت الجامعات والمراكز البحثية تمارس دوراً كبيراً في إنتاج وتوطين ونشر المعرفة، اجتهدت بعض المؤسسات الأكاديمية والبحثية لوضع بعض المعايير والمؤشرات المتعلقة بأداء الجامعات والمراكز البحثية، لتقييمها من ناحية، ولحثها على تحسين وتنمية قدراتها التنافسية من جهة أخرى، سواء علي المستوى المحلي أو المستوى العالمي.

وتعتبر التصنيفات الدولية أكثر الأساليب استخداماً لقياس القدرة التنافسية للجامعات . وهى تستهدف ترتيب Ranking الجامعات والمراكز البحثية علي مستوى العالم على أساس موضوعي يتسم بالحيادية ويتعدى النزعات الفردية الذاتية.

وفى ظل تحرير التجارة الدولية في الخدمات التعليمية ؛ والتي تحمل بين ثناياها عدداً من التحديات أمام الجامعات المصرية الحكومية (التقليدية) من بينها : دخول أطراف جديدة فى مجال خدمات التعليم العالي سواءً كانت جامعات أو معاهد خاصة محلية أو أجنبية، أو استحداث أساليب جديدة لهذه الخدمات كالتعليم عن بعد أو المدرجات الذكية (مما يتيح فرص المقارنة والاختيار أمام الطلاب فيما بين هذه المؤسسات) وأصبح من اللازم لمواجهة هذه الظروف والتحديات تبنى استراتيجية شاملة لاصلاح النظام التعليمى وتعظيم القدرة التنافسية للمؤسسات التعليمية والبحثية بشكل عام وعلى المستوى الجامعى بشكل خاص.

مشكلة البحث:

شهدت مؤخراً الأوساط العلمية والبحثية العالمية نشر عدد من التقارير الدولية لترتيب الجامعات على مستوى العالم.والمؤسف أنها جميعاً خلت من إظهار الجامعات المصرية، أو أظهرتها ولكن فى مراكز متأخرة على مستوى القارة الأفريقية.فى حين تفوقت جامعات جنوب أفريقيا وتنزانيا وزيمبابوي وناميبيا والسنغال وأوغندا وذلك بسبب ضعف قدرتها على التكيف مع الاتجاهات العالمية فى المجالات البحثية والعلمية.

---

* مأخوذ عن رسالة الماجستير فى الاقتصاد المقدمة من مروة سمير حجازى، وإشراف الاستاذ الدكتور/ عبد الفتاح عبد الرحمن، أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة، جامعة المنصورة.

وهذا البحث محاولة لدراسة محددات القدرة التنافسية في الجامعات، ومعايير التقويم المختلفة لأدائها بغرض الكشف عن الأسباب التي أدت إلى ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة محددات القدرة التنافسية للجامعات ، إلى جانب تحليل المؤشرات والمعايير التي استندت عليها التصنيفات الدولية في ترتيب الجامعات على مستوى العالم، بغرض الوقوف على أهم أسباب ضعف المركز التنافسي للجامعات المصرية، وكيف يمكن لتلك الجامعات أن تزيد من قدرتها التنافسية حتى تلحق بركب الجامعات العالمية المتقدمة.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف محددات القدرة التنافسية للجامعات المصرية، وتحليل المعايير الدولية لتصنيف الجامعات بصفة عامة، بالإضافة إلى دراسة وتحليل ترتيب الجامعات المصرية بهدف رصد مسببات تراجعها، لاقتراح تصور لتطوير وتحديث الجامعات المصرية.

خطة البحث:

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة محاور، هي:

<u>المحور الأول:</u> القدرة التنافسية للجامعات المصرية.

<u>المحور الثاني:</u> الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيفات العالمية.

<u>المحور الثالث:</u> نحو إستراتيجية متكاملة لإصلاح وتحديث التعليم الجامعي.

المحور الأول: القدرة التنافسية للجامعات المصرية.

١. مفهوم القدرة التنافسية:

يحاول الباحثون – في مجالي الإدارة والاقتصاد – تحديد مفهوم القدرة التنافسية منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، بعد أن بادرت مدرسة إدارة الأعمال الأمريكية بوضع مفهوم جديد للتنافسية، يطلق عليه اصطلاحاً " الميزة التنافسية " Competitive Advantage كبديل لمفهوم "الميزة النسبية" Comparative Advantage.

فعلي الرغم من وجود اتفاق عام في أدبيات التجارة الدولية حول مفهوم الميزة النسبية، إلا أن الأمر يختلف كثيراً فيما يتعلق بمفهوم القدرة التنافسية.

فيرى أحد الباحثين أن الميزة التنافسية تشير إلي مجموعة من المهارات والقدرات التقنية والموارد التي يمكن أن تستثمرها إدارة المؤسسة ؛ بغرض تحقيق(١):

- إنتاج قيم ومنافع للعملاء أعلي مما يحققه لهم المنافسون.
- تأكيد حالة من التميز والاختلاف فيما بين المنظمة ومنافسيها.

وعلى ذلك فإن الجامعات المصرية أقدر على المنافسة إذا استطاعت تحسين جودتها التعليمية بشكل مستمر عبر الزمن، مما يترتب عليها زيادة الطلب عليها، إذ يؤدى ذلك إلى ارتفاع قيم مؤشرات التنافسية الدولية لهذه الجامعات، وبالتالي حصولها علي مراكز متقدمة في الترتيب العالمي للجامعات والمؤسسات التعليمية والبحثية.

وهذا يعنى أن القدرة التنافسية عملية حركية تتغير باستمرار. وتتمثل مكونات القدرة التنافسية للجامعة في مدخلات ثلاثة هي (٢):

- **متغيرات ذاتية**، تتمثل في: الطلاب، أعضاء هيئة التدريس، البحوث والرسائل العلمية، الجهاز الإداري، الخريجين .
- **مؤشرات قطاعية، تتضمن:** الملتحقين بالجامعة، التخصصات المختلفة بالكليات والأقسام العلمية، الهيكل التنظيمي أو الكيان المؤسسي لهذه الجامعة، إلي جانب البنية المعلوماتية.
- **مؤشرات خارجية أو بيئية، تضم:** نشر المعرفة، الدور الحكومي في دعم وتحسين عملية التنمية و في خدمة المجتمع.

ويزي بورتر M. E. Porter أن المنشآت أو المؤسسات التي تتمتع بقدرة تنافسية عالية تكون قادرة علي تقديم منتجات متمايزة، مع القدرة علي الاستمرار في الاحتفاظ بذلك. وهذا يعنى أن الجامعات التي تحظي بدرجة كبيرة من التنافسية لابد أن تقدم خدمة تعليمية وبحثية متمايزة، مع محاولة الاستمرار في الاحتفاظ بحصتها فى السوق العالمية للتعليم العالي والبحث العلمي. وتقاس هذه الحصة بمقدار ما تحظي الجامعات به من قدرة تنافسية تعكس ترتيبها في هيكل الجامعات العالمية(٣).

ويري كروجمان Krugman أن مفهوم القدرة التنافسية يشير إلي قدرة المنشأة أو المؤسسة علي إنتاج سلع وخدمات تلبي احتياجات الأسواق العالمية ، وتساعد في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. ومن ثم فإن القدرة التنافسية للجامعات تشير إلي النجاح فى إنتاج كفاءات وكوادر بحثية وعلمية تلبي احتياجات الجامعات العالمية – من خلال الإعارات والبعثات الخارجية – ومن ثم زيادة متحصلات الدولة من النقد الأجنبى، وبالتالي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل(٤).

خلاصة ما سبق، أن مفهوم القدرة التنافسية بالنسبة للجامعات والمراكز البحثية والعلمية المصرية والعربية يرتبط بتوافر مجموعة من الموارد المادية والبشرية والمهارات التقنية، بحيث يمكن لهذه الجامعات استخدامها واستثمارها في تكوين وتأهيل وتخريج كوادر علمية وبحثية (مخرجات) متمايزة، ومن ثم تلبي احتياجات الأسواق المحلية والعالمية، وتحقق منافع أكثر من الجامعات المنافسة لها في الأسواق الخارجية، مما يؤدي في النهاية إلي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

٢. محددات القدرة التنافسية:

إن القدرة التنافسية للجامعات المصرية يمكن قياسها من خلال التصنيفات التى تجتهد بعض المؤسسات المعنية

بشئون التعليم العالى والبحث العلمى بوضعها لقياس القدرة التنافسية لهذه الجامعات على المستوى المحلى أو المستوى الدولى.ويعرض هذا الجزء من البحث مفهوم تصنيف الجامعات، واهتمام بعض الدول بتصنيفها، بالإضافة إلى مؤشرات تنافسية الجامعات فى تصنيفات دولية مختلفة.

مفهوم تصنيف الجامعات(٥):

يعرف **التصنيف** بصفة عامة بأنه "مجموعة من المعايير أو المحددات يتم وضعها بأسلوب منظم، لتعكس في مجملها وضعاً أكثر شمولية وتقويماً أكثر تقديراً للشيء المراد تصنيفه ".

وفيما يتعلق بتصنيف الجامعات، فإنه يمكن تعريفه علي أنه " أسلوب منظم تقوم به أحدي الجهات المعنية بشئون التعليم العالي والبحث العلمي. ويقوم هذا الأسلوب أو المنهج علي أساس جمع المعلومات المرتبطة بالجامعات والمراكز البحثية، سواء كانت هذه المعلومات عن البرامج أو المقررات والمناهج الدراسية، أو أنشطة بحثية، أو أنشطة علمية، أو غيرها من المؤشرات التي تعكس أداء الجامعات والمراكز البحثية، بحيث يتم وضع هذه المعلومات في مجموعة من المحددات أو المعايير تعكس في مجملها الوضع التنافسي أو الوضع التقويمي لهذه الجامعات والمراكز البحثية".

اهتمام دولى بتصنيف الجامعات:

يعد تصنيف الجامعات من ضمن الموضوعات الحديثة والمعاصرة. وهناك عدد من المحاولات بين الجامعات لوضع تقويمات أو تصنيفات لها علي المستوي المحلي، وقد قامت بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، و بريطانيا،و ألمانيا، بوضع تقويمات لجامعاتها فقط ، دون أن يتعدي هذا التقويم الحدود الإقليمية، ليضم الجامعات الأخرى.

وتجدر الإشارة إلي أن الدول التي خاضت غمار هذه المحاولات في التقويم، هى تلك الدول التي تحرص علي تطوير أداء جامعاتها ومؤسساتها البحثية والعلمية، علي الرغم من أنها تتمتع بأساليب وأنظمة تعليمية وبحثية علي مستوي عال. وتعتبر **الولايات المتحدة الأمريكية** أولي الدول التي خاضت تلك التجربة ففى عام ١٩٨٣ قامت ثلاث جهات بتقويم أداء الجامعات والمراكز البحثية الأمريكية، علي النحو التالي(٦):

١. قامت صحيفة U.S News & World Report، بتصنيف تضمنه تقريرها الأول بعنوان "Rating of Colleages " عام ١٩٨٣، واستمرت هذه الصحيفة بإصدار تصنيف سنوي للجامعات والكليات الجامعية منذ ذلك الحين. وفي إصدارها لعام ٢٠٠٤ ، صنفت الصحيفة ١٤٠٠ كلية وجامعة في الولايات المتحدة من أصل ٣٥٠٠ مؤسسة للتعليم العالي(٧).

٢. برنامج لومباردي Lombardi Program ، ويعهد بتصنيف الجامعات البحثية The Top American Research Universities التي يزيد إنفاقها في الأبحاث المدعومة من قبل الحكومة الاتحادية علي ٢٠ مليون دولار.

٣. معهد الدراسات الجامعية Intercollegiate Studies Institute،

ويتناول هذا التصنيف أبرز الجامعات والكليات الأمريكية في مجال الفنون الحرة، ويتم من خلال هذا التقويم ترتيب الكليات والجامعات حسب قوتها في تدريس الفنون الحرة Core Curricula of Liberal Arts Education وقد شمل التقرير الصادر عام ٢٠٠٤ حوالي ١٢٥ جامعة وكلية برزت في التزامها بمنهج تأسيسى قوي لتدريس الفنون الحرة(٨).

أما **التجربة البريطانية**، فقد بدأت عام ١٩٩٣، عندما نشرت صحيفة التايمز أول قائمة تصنيفية للجامعات البريطانية، وتتولى حالياً هذه الصحيفة وملحقها الأسبوعى للتعليم العالى The Times Higher Education Supplement نشر هذه القوائم سنوياً.وتصدر صحف بريطانية أخري مثل: Financial Times Daily Telegraph Guardians ، تصنيفات أخرى للجامعات البريطانية وتعتمد جميع الصحف في تصنيفاتها علي البيانات الصادرة من: وكالة الإحصاء للتعليم العالي (HESA)، ووكالات التمويل الوطنية، ووكالة ضمان النوعية(٩).

كما امتدت مظلة تقويم وتصنيف الجامعات لتضم **ألمانيا**، حيث تقوم فيها جهتان بتصنيف مؤسسات التعليم العالي الألمانية : أحداهما مجله Der Spiegel وقامت بوضع أول تصنيف للجامعات الألمانية عام ١٩٨٩.والأخرى، مركز تطوير التعليم العالي The Center for Higher Education Development حيث يقوم بتصنيف الجامعات الألمانية حسب الرتبة، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية لفحص الخدمات والسلع التي تدعى Stiftung Watest.ومنذ سنة ١٩٩٩، فإن تصنيف جامعات ينشر بالتعاون مع مجلة Der Stern الإخبارية الأسبوعية حيث يقوم مركز تطوير التعليم العالي والمؤسسة الوطنية لفحص السلع والخدمات بالتصنيف في حين تتولى مجلة Der Stern التسويق والتوزيع(١٠).

وفي **اليابان** بدأ تصنيف الجامعات سنة ١٩٩٤. وتقوم بهذه المهمة أحدى أبرز الصحف اليابانية وتدعى Asahi Shimbun .وقد بلغ عدد الجامعات فى اليابان بموجب إحصاء عام ٢٠٠٢حوالي ٦٨٦ جامعة تمنح درجة البكالوريوس من بينها ٩٩ جامعة حكومية، و ٧٥ جامعة عامة محلية، و ٥١٢ جامعة خاصة ، وبلغ عدد طلبة الجامعات الذين يتلقون علومهم في الجامعات الخاصة ٧٣,٥%(١١).

أما **بولندا**، فقد سلكت منهج تصنيف الجامعات والمؤسسات البحثية منذ عام ١٩٩٢، عندما قامت دار نشر تربوية تدعى Perspektywy بإصدار أول تصنيف للجامعات في بولندا.وتتعاون دار النشر هذه حالياً مع صحيفة بولندية اسمها Rzeczpospolita وكذلك مع سلطات الجامعات على إصدار قوائم التصنيف السنوية، وتصدر قائمة لتصنيف الجامعات الحكومية ، وقائمة أخرى للجامعات الخاصة.وقد أصبح يوم إصدار هذه القوائم يوماً احتفالياً للتربية في وارسو(١٢).

كما اتجهت **روسيا** إلى وضع تصنيف لجامعاتها منذ عام ٢٠٠١، من خلال نموذج طرحته وزارة التربية

الروسية بغرض وضع ترتيب أو تصنيف لأداء الجامعات بها ويضم هذا النموذج عدداً من المعايير والمؤشرات من أهمها: عدد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، عدد فرص العمل بالنسبة لخريجي هذه الجامعات وغيرها من المؤشرات التي تعكس أداء الجامعات والمراكز البحثية الروسية(١٣).

٣. المعايير المستخدمة للتصنيف العالمي للجامعات:

تقوم أكثر من جهة عالمية بإصدار تصنيفات سنوية تتضمن قوائم بأفضل ٥٠٠ جامعة في العالم، تكون المفاضلة بينها حسب معايير علمية محددة قابلة للقياس توزع النسب أو الأوزان بينها حسب أهميتها للجهة صاحبة التصنيف. وفيما يلى عرض لبعض من هذه التصنيفات العالمية – الأهم عالمياً – والمعايير المستخدمة فى التصنيف:

أ) تصنيف جامعة جياو تونغ شنغهاي الصينية Shanghai Jiao Tong University

يقوم معهد التعليم العالى بجامعة جياو تونج شنغهاى بالصين بنشر تقييم سنوى لأفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم، يعرف باسم التصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية Academic Ranking of World Universities – أرو الصيني (ARWU)– وقد صدر أول تصنيف عام ٢٠٠٣م ، والهدف الأساسى من إجراء هذا التصنيف هو محاولة تقييم الجامعات الصينية لتحديد مكانها على خريطة الجامعات العالمية المرموقة لمعرفة الفجوة بين الجامعات الصينية والجامعات العالمية من حيث الأداء الأكاديمي والبحثى، – أى هو فى الأساس تقييم للذات –، وبالتالى يمكن القول بأن هذا التقييم يتمتع بقدر من الموضوعية الأكاديمية والبحثية.ويقوم التصنيف على خمسة معايير يمكن تلخيصها وتحديد نسب كل منها كما يظهر في الجدول رقم (١).

والذى يتضح منه ، أن هذا التصنيف يقيس الإنجازات التى تحققها الجامعة سواء في مستوى جودة التعليم أو نوعية أعضاء هيئة التدريس والخريجين بناء على عدد خريجى الجامعة وأعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز نوبل، والحاصلين على ميداليات فيلدز*، وعدد الأبحاث المنشورة فى مجلات علمية مرموقة فى مجالات الطبيعة والعلوم والرياضيات والعلوم الاجتماعية على حد سواء.

ب) تصنيف THES-QS للجامعات العالمية:

هو تصنيف سنوي يضم "أفضل ٢٠٠ جامعة في العالم"، وتقوم صحيفة نيويورك تايمز بنشره في ملحق التعليم العالي Times Higher Education Supplement (THES) والذي يتم بالتعاون مع Quacquarelli Symonds(QS)، وقد صدر أول تصنيف عام ٢٠٠٤(١٤).

---

* ميداليات فيلدز: هى جوائز يتم منحها لعدد محدود من علماء الرياضيات فى العالم لا يزيد عن أربعة ممن لا تزيد أعمارهم عن ٤٠ عاماً، ويمنحها اتحاد الرياضيات العالمى مرة كل أربع سنوات، وهى باسم عالم الرياضيات الكندى جون تشارلز فيلدز.

ويهدف تصنيف (THES-QS) العالمي للجامعات إلى تحديد الجامعات التي ترقى من خلال أدائها الوطني ورسالتها المحلية في مجتمعاتها إلى بلوغ مستوى عالمي، بحيث يمكن مقارنتها وتحديد مرتبتها ضمن أرقى الجامعات العالمية. أى أنه يمكن إطلاق لقب "جامعة عالمية" على جميع الجامعات التي تأهلت للدخول في تصنيف (THES-QS)(١٥).

لقد حقق تصنيف (THES-QS) العالمي للجامعات شهرة دولية باعتباره أدق تصنيف لمؤسسات التعليم والبحث العلمي التي يمكن وصفها بالجامعات العالمية المستوى، وذلك من خلال اعتماده على معايير تقييميه تتناول البناء الهيكلى لكل من هذه الجامعات. وما يميز هذا التصنيف أنه لا يتناول مؤشرات سطحية قد تخفي أكثر مما تبدي من الأوضاع المركبة داخل كل جامعة، بل يتعمق في تناوله تحليل مقومات هذه الجامعات إلى تقييم نوعية التعليم الذي تقدمه الجامعات المصنفة، وجودة بحوثها الأساسية والتطبيقية، وتوصيف قدرات خريجيها في المراحل التعليمية الأساسية والعليا، بالإضافة أيضاً إلى موقعها الدولي.ولذلك يعتبر هذا التصنيف هو الأهم دولياً نتيجة لقوة وشمول المنهجية التى يقوم عليها فى ترتيبه للجامعات على مستوى العالم(١٦).

وفي سبيل وضع هذه المعايير في شكل متغيرات يمكن قياس مؤشراتها، حدد التصنيف المعايير المتبعة في تقييم الجامعات ووزن كل منها كما فى الجدول رقم (٢):

ج) تصنيف ويبومتركس Webometrics :*

تقوم أحد مراكز الأبحاث التابعة لوزارة التربية والتعليم في مدريد، بتقييم وترتيب الجامعات بناءاً على قياس أدائها من خلال محتوى مواقعها الإلكترونية، ويعرف باسم (Ranking Web of Universities World)، ومنذ عام ٢٠٠٤ ينشر هذا التصنيف مرتين في الشهر الأول والشهر السابع من كل سنة ميلادية.ويغطي هذا التصنيف ما يزيد على ١٦٠٠٠ من مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم(١٧).

ويهدف هذا التصنيف بالدرجة الأولى إلى حث الجهات الأكاديمية في العالم لتقديم ما لديها من أنشطة علمية تعكس مستواها العلمي المتميز على شبكة المعلومات الدولية. والتصنيف عبارة عن نسخة تجريبية أولية ليس الهدف منها تقييم الجامعات حسب الجودة أو المكانة العلمية لكل جامعة وإنما هو بمثابة المؤشر لإلتزام الجامعات بالإستفادة من شبكة المعلومات الدولية لعرض ما لديها لكي تتم الاستفادة

---

* رغم أن التصنيف الأسبانى يركز على تصنيف الجامعات حسب قوة محتوى مواقع الجامعات على شبكة المعلومات الدولية بما يوحى بأنه ليس بنفس درجة أهمية التصنيفين السابقين، إلا أنه بالنظر لكون التعليم المستقبلى يعتمد على شبكة المعلومات الدولية بالأساس من خلال انتشار ورسوخ مفاهيم التعليم الإلكترونى والتعليم عن بعد فإنه لن يمر وقت طويل حتى يحوز مثل هذا التصنيف أهمية ربما على ذات المستوى أو أكبر من التصنيفات الأخرى.

منه من قبل الآخرين، وذلك ضمن المعايير الموضحة فى الجدول رقم (٣) :

ويتضح من الجدول، أن منهجية هذا التقييم ترتكز على دمج سلسلة من المؤشرات Indicators لقياس الأوجه المختلفة لوجود المؤسسة على شبكة المعلومات الدولية – الأنترنت – وهذه المؤشرات تتمثل فيما يلى(١٨):-

١.**الحجم Size:** ويعبر هذا المؤشر عن عدد صفحات الموقع، ويتم حسابها باستخدام أربع محركات بحث هي: جوجل Google، ياهو Yahoo، لايف سيرش Live Search، إكساليد Exalead.ولكل محرك يتم إعطاء (١) للقيمة الأعلى، ثم يتم جمع القيم للحصول على التقييم.

٢. **الوضوح Visibility:** ويعبر هذا المؤشر عن إجمالى عدد الروابط الخارجية للموقع والتى يمكن الحصول عليها فقط بواسطة محركين من محركات البحث هما Yahoo و MSN. ولكل محرك يتم إعطاء (١) للقيمة الأعلى.وتؤخذ النتيجة الأكبر بين القيمتين الناتجتين.

٣.**عدد الملفات فى الموقع RichFiles:** ويعبر هذا المؤشر عن وجود مجموعة معينة من الملفات في الموقع أطلق عليها اسم الملفات الغنية Rich files وهي أربعة أنواع من الملفات هي (pdf, doc, ppt, ps). وقد تم اختيار هذه الأنواع الأربعة بالتحديد لأن معظم أنشطة النشر البحثي تتم من خلال هذه الملفات ويتم حساب عدد هذه الملفات باستخدام محرك البحث Google فقط، ويتم دمج النتائج لكل نوع من الملفات السابقة بعد إعطاء درجات لهمّ بنفس الطريقة السابقة.

٤.**البحث Scholar:** ويعبر هذا المؤشر عن عدد الأبحاث والاستشهادات العلمية المنشورة إلكترونياً على موقع الجامعة ومدى توفر التقارير بواسطة محرك بحث Google Scholar.

وفي النهاية، يتم دمج نتائج التقويم باستخدام العوامل الأربعة السابقة حيث يتم إعطاء كل عامل من هذه العوامل وزناً مختلفاً. ويتم الحساب النهائي حسب المعادلة التالية:

Webometrics Rank (WR)= 4*ranking (Visibility)+2* ranking (Size)+1* ranking (Rich Files)+1* ranking (Scholar)

المحور الثانى: الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيف العالمية

١. ترتيب الجامعات المصرية فى التصنيفات العالمية:

أظهرت التقارير الدولية لتقييم الجامعات على مستوى العالم غياب جميع الجامعات المصرية من قوائم ترتيب الجامعات على مستوى العالم، وتراجع ترتيب الجامعات المصرية على المستوى العربى والأفريقى، وهو ما سيتم توضيحه فيما يلى:-

تصنيف جامعة جايو تونج شانغهاي - تصنيف أروو الصيني (ARWU):

خلت القائمة المعلنة لأفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم لعام ٢٠٠٨ من أي جامعة مصرية أو عربية، واحتوى تصنيف عام ٢٠٠٨ على (١٩٠) جامعة في الأمريكيتين، و(٢١٠) جامعة في أوروبا، و(١٠٠) جامعة في آسيا، و(٣) جامعات في أفريقيا كما هو موضح في [الجدول رقم (٤)].

أما بالنسبة لعدد الجامعات الداخلة في التصنيف وحسب الدول، فكما هو موضح في [الجدول رقم (٥)] ، بلغت جامعات الولايات المتحدة ١٥٩ جامعة من بين أفضل خمسمائة جامعة في العالم – منها ١٧ جامعة من بين أفضل عشرين جامعة، تلتها بريطانيا بمجموع ٤٢ جامعة، وألمانيا بـ ٤٠ جامعة، ثم اليابان بـ ٣١ جامعة والصين بـ ٣٠ جامعة. ومن الدول الأخرى التي دخلت جامعاتها في قائمة الخمسمائة كوريا الجنوبية بثماني جامعات، وإسرائيل بست جامعات منهم واحدة ضمن أفضل ١٠٠ جامعة على مستوى العالم، وجنوب إفريقيا بثلاث جامعات، والهند وسنغافورة بجامعتين لكل منهما، وتركيا والمكسيك والبرازيل والأرجنتين بجامعة واحدة لكل منهم. وخرجت جامعة القاهرة التي تمكنت بصعوبة قبل ٣ سنوات من دخول مؤخرة هذه القائمة من التصنيف العالمي، فقد احتلت المركز ٤٠٤ عالمياً خلال عام ٢٠٠٦ (١٩)، والمركز ٤٠٧ عالمياً خلال عام ٢٠٠٧(٢٠)، وقد استند دخولها السابق إلى حصول بعض خريجيها على جوائز نوبل، إذ حصلت على درجة ٢٤,٣% في المؤشر الخاص بالخريجين الحاصلين على جوائز نوبل، بينما حصلت على علامة صفر في باقي معايير الأفضلية بين الجامعات من حيث جودة هيئة التدريس، وجودة مخرجات البحث العلمي، والمعيار الخاص بالباحثين الأكثر استشهاداً بهم في واحد وعشرين تخصصاً علمياً ومؤشر المقالات المنشورة في الطبيعة والعلوم الاجتماعية والإنسانية(٢١).

تصنيف(THES-QS)للجامعات العالمية:

خلت القائمة المعلنة لأفضل ٢٠٠ جامعة في العالم لعام ٢٠٠٨ من أي جامعات مصرية أو عربية، واحتلت جامعة هارفارد المركز الأول للعام الخامس، واستحوذت الجامعات الأمريكية والبريطانية على المراكز العشرة الأولى في القائمة – ست جامعات أمريكية، وأربع من الجامعات البريطانية – ، وقد شملت قائمة أفضل (٢٠٠) جامعات أخرى من الهند وهولندا وسويسرا وتايلاند وألمانيا وروسيا وكوريا الجنوبية وكندا والأرجنتين واليونان وإسرائيل، وجاءت الجامعات المصرية والعربية في مؤخرة هيكل الجامعات العالمية في هذا التصنيف، فقد حققت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن المركز (٣٣٨) مشاركة مع جامعة دريكسل الأمريكية (Drexel)، بينما حققت جامعة القاهرة المركز ٤٠٧(٢٢).ولكي تتمكن جامعة القاهرة من تواجدها في مثل هذا التصنيف وحصولها على مراكز متقدمة، لابد من زيادة مخرجات البحث العلمي بنسبة ١٠%،

وهو أمر غير سهل، لأن الجامعات المصرية والعربية في موقف تنافسي أسوأ من الجامعات التي تتكلم اللغة الإنجليزية، لأنها تدرس العلوم الطبيعية و الإنسانية باللغة نفسها، على عكس الجامعات المصرية التي تنشر وتدرس كافة العلوم باللغة العربية، وبالتالي لا يقرأها أحد ولا تدخل في التصنيفات الدولية، الأمر الذي يجعل جامعاتنا تدخل منافسات التصنيف العالمي بنصف قوتها من أبحاث الكليات العلمية.

تصنيف ويبومتركس Webometrics:

ظهر ترتيب المواقع الالكترونية للجامعات المصرية بعد أول ١٢٠٠ جامعة عالمية، وكان أولهم الجامعة الأمريكية وترتيبها (١٢٧٦) تليها جامعة القاهرة في المركز (١٦٢٧) ، ثم جامعة المنصورة في المركز (٣٢٥٢)، ثم جامعة عين شمس في المركز (٣٦٠٣) ثم الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا في المركز (٤٤٥٨) وأخيراً جامعة أسيوط في المركز (٥٥٩٤) كما هو موضح في [الجدول رقم (٦)].أما باقي الجامعات المصرية فإن مواقعها الالكترونية لم تظهر مطلقاً.

كما أن Webometrics تصنف الجامعات على المستوى العربي والأفريقي أيضاً، كما هو موضح في [الجدول رقم (٧)].يظهر ترتيب الجامعات المصرية مقبول على المستوى العربي وضعيف على المستوى الأفريقي، فقد جاء الموقع الالكتروني للجامعة الأمريكية بالقاهرة في المركز الرابع عربياً والثامن أفريقياً، ثم جامعة القاهرة في المركز السادس عربياً والعاشر افريقياً، ثم جامعة المنصورة في المركز الثامن عشر عربياً والخامس عشر أفريقياً وتظهر حوالي ١٦ جامعة مصرية بين أول ١٠٠ جامعة أفريقية .

٢. تحليل أسباب ضعف المركز التنافسي للجامعات المصرية:

رأينا أن التقارير الدولية لتقييم الجامعات على مستوى العالم قد أظهرت غياب الجامعات المصرية من قوائم الترتيب المختلفة ، أما من حيث الترتيب العربي والأفريقي فقد احتلت الجامعات المصرية مراكز مقبولة نسبياً.

ويرجع غياب الجامعات المصرية، وتفوق العديد من الجامعات العربية والأفريقية عليها، إلى عدد من الأسباب والعوامل التي تضعف من مركزها التنافسي على كل من المستوي العالمي والأفريقي والعربي، من أهمها:-

أ) **ارتفاع الكثافة الطلابية:**

تتميز الجامعات المصرية – وبخاصة الحكومية – بارتفاع الكثافة الطلابية في المدرجات والفصول الدراسية، ، ويرجع ذلك – بالدرجة الأولي – إلي إلتزام الجامعات المصرية بقرارات المجلس الأعلي للجامعات فيما يتعلق بأعداد الطلاب المقبولين من قبل مكتب التنسيق في ضوء الأعداد الكبيرة التي تفرزها الثانوية العامة، إذ أن التعليم في مصر يتسم بالمجانية، الأمر الذي يحمل معه زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات المصرية.ويعد ارتفاع الكثافة

الطلابية احد أهم الأسباب التي تهدد الجامعات المصرية بالتراجع (٢٣). ومما لا شك فيه أن ارتفاع الكثافة الطلابية في المدرجات والفصول الدراسية يؤثر علي استخدام البنية الأساسية للجامعة من جهة، كما يؤثر من جهة أخرى – وهذا الأمر الأخطر – على قدرة الطلاب علي الاستيعاب للمناهج الدراسية.وحيث أن الخريج يعد المنتج الأساسي للجامعة، فإنه يترتب على ما سبق انخفاض كفاءة العملية التعليمية، وهو ما ينعكس سلباً علي أداء الخريجين بعد تخرجهم.

ب) <u>ارتفاع نسبة عدد الطلاب / أعضاء هيئة التدريس :</u>

من الملاحظ ارتفاع نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم علي مستوي الجامعات المصرية حيث أنه من الصعب تخريج هيئات التدريس المؤهلة بنفس سرعة تخريج الطلاب.

ولو أخذنا حالة جامعة المنصورة على سبيل المثال فإننا نجد أن متوسطات نسبة الطلبة المنتظمين والبالغ عددهم ١٢٦٢٨٥ إلى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والبالغ عددهم ٤٦٤٦ تدور في حدود المعقول، حيث تصل في المتوسط إلى (١:٢٧) إلا أن نسبة الطلبة المنتظمين إلى أعضاء هيئة التدريس فقط ترتفع عن النسبة السابقة بشكل ملحوظ، حيث تصل في المتوسط إلى (١:٤٨)، أما نسبة الطلبة إلى المعاونين فقط، فنجدها أكثر ارتفاعاً حيث تصل في المتوسط إلى (١:٦٣) لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧(٢٤).

غير أن المتوسطات الإجمالية السابقة، تخفي في واقع الأمر تباينات كبيرة بين إجمالي أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم إلى أعداد الطلاب المقيدون على مستوى الكليات المختلفة داخل جامعة المنصورة، كما هو موضح في [الجدول رقم (٨)].

والذي يظهر التباين في توزيع الطلاب وأعضاء هيئات التدريس من كلية لأخرى، فهناك <u>كليات ترتفع بها هذه النسبة</u> مثل كليات الآداب، والحقوق، والتجارة، حيث نلاحظ أن نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم تتجاوز في أحيان كثيرة (١:١٠٠). ولا شك أن هذه النسب العالية لا تكفل الحد الأدنى من التفاعل بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس سواء داخل المحاضرات المكدسة بالطلبة والتي تصل أحياناً إلى ألف طالب في المدرج الواحد، أو بين هؤلاء الطلاب وأساتذتهم خارج المحاضرات.ويصعب هنا الحديث عن الساعات المكتبية لمناقشة بعض الأمور التي قد يصعب مناقشتها في المحاضرات.ويعد العمل على تقليل هذه النسب ضرورياً، في ظل حاجتنا لمزيد من التواصل بين الطلاب وأساتذتهم، وفي ظل حاجة طلاب الجامعة لمزيد من الرعاية الشاملة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.

<u>على عكس ما سبق توجد كليات أخرى تنخفض بها هذه النسبة</u> مثل كليات الطب البشري، وطب الأسنان، والزراعة، والعلوم، وفيها تتحراوح النسب بين (١:٤) إلى (١:٩).ورغم أن ذلك يمثل بعداً مهماً

من أبعاد الجودة التربوية، إلا أنه يمثل فى نفس الوقت بعداً للهدر الاقتصادى وارتفاع تكلفة الوحدة، وبما يتعارض مع اقتصاديات الحجم التى تشير إلى وجوب زيادة هذه النسب إلى الضعف، دون تقليل الجودة التربوية المتمثلة فى التفاعل الجيد بين الطالب والأستاذ داخل المحاضرة وخارجها.

عموماً يعد ارتفاع نسبة عدد الطلاب/ أعضاء هيئة التدريس أحد أهم أسباب تراجع الجامعة وفقاً للمعيار الرابع الخاص بحجم المؤسسة فى تصنيف أفضل ٥٠٠ جامعة فى العالم (تصنيف أروو الصينىARWU)، وكذلك وفقاً للمعيار الرابع الخاص بجودة التعليم " نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس" فى تصنيف أفضل ٢٠٠ جامعة على مستوى العالم (تصنيف – THES SQ.

ج) ضعف شئون أعضاء هيئة التدريس:

تتعلق هذه النقطة بمستوى إعداد أعضاء هيئة التدريس ونظم ترقيتهم، وطرق انتقاء المعيدين والمدرسين المساعدين، ونظام البعثات الداخلية والخارجية، وغير ذلك من الأمور التى ساهمت فى تراجع الجامعات المصرية عن المأمول والمتوقع منها، والتى يمكن عرضها بشكل مفصل على النحو التالى(٢٥):

- يتم التعيين بأسلوب روتيني – وليس بنظام التعاقد – مما لا يضمن استمرارية الحيوية للأستاذ الجامعي.
- تزايد الاعتماد على إعداد أعضاء هيئة التدريس داخل ذات الجامعات التى حصلوا منها على الدرجة الجامعية الأولى، مما يضعف المستوى العام لقدراتهم، ويحجبهم عن التعرض والاتصال بمدارس علمية وفكرية مختلفة، ويحد من فرص التطوير والتجديد فى قدراتهم ومصادرهم المعرفية.
- انخفاض المرتبات والحوافز المالية لأعضاء هيئة التدريس، مما يؤدى إلى عدم تفرغ عضو هيئة التدريس للعمل الجامعى وعدم التزامه بعدد ساعاته المكتبية، مما يؤثر بالسلب على درجة استفادة الطلاب، ويؤدى ذلك أيضاً إلى هجرة أساتذة الجامعات المصرية بحثاً عن فرص أفضل فى الجامعات العربية والأوربية للحصول علي عائد مجزي يناسب كفاءتهم وعلمهم.
- غياب الأسس الموضوعية التي يقوم عليها اختيار المناصب القيادية المتمثلة في رؤساء الأقسام، والعمداء، ونواب رئيس الجامعة، ورئيس الجامعة.
- كما تخضع الترقيات لعدد الأبحاث والأوراق العلمية المنشورة والكثير منها نجده مكرر ومنقول ويفقد روح الابتكار وهذا يرجع إلي تواضع ميزانية البحوث وعدم التفرغ وتدخل العلاقات الشخصية. ونتيجة لهذا النظام في الترقيات نجد أن الأبحاث العلمية المقدمة نظرية وليست تطبيقية مما يؤثر بالسلب علي جودة الأبحاث المقدمة ومستوي البحث العلمي نظراً

للضغط علي الباحث لتقديم البحث في فترة محددة تبعاً لسلك الترقي.

- أما بالنسبة **للبعثات** فتنحصر في عشرين بعثة سنوية موزعة بشكل غير متكافئ بين كليات الجامعة مما ينعكس على جودة هيئة التدريس .

د) الإنفاق على البحث العلمي:

من أهم أسباب غياب الجامعات المصرية عن قوائم أفضل جامعات العالم، وتراجع ترتيبها على المستوى الأفريقي والعربي، هو أن البحث العلمي لا يحتل مكانة لائقة فيها، وأنها ليس لها إنجازات في هذا المجال تستحق أن تذكر بالمقارنة بإنجازات الجامعات الأخرى في العالم.

وهذا لا يعنى أن الجامعات المصرية تعاني من نقص في العلماء والعقول العلمية المتميزة. ففي جامعاتنا علماء وعقول متميزة كثيرة. ويكفي دليلا على ذلك، تلك الأعداد الكبيرة من علمائنا وعقولنا المهاجرة التي تعمل وتبذع في مختلف دول العالم المتقدم وتحظى بمكانة عالمية كبيرة. لكن، الأزمة تنبع من عاملين رئيسيين: عامل يتعلق بالمناخ العام الذي تعيشه جامعاتنا وأساتذتها وطلابها، وعامل يتعلق بالموارد والإمكانيات المتاحة لجامعاتنا وخصوصا المتاحة للبحث العلمي. فالإحصائيات تشير إلى مدى ضعف وتواضع الإنفاق على البحث العلمى فى مصر مقارنة بالعديد من الدول، فعلى أفضل التقديرات لا يتجاوز ما تنفقه مصر على البحث العلمى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي ٠,٠٢% وهو أقل كثيراً من دول مثل تونس الذى يمثل فيها الإنفاق على البحث العلمى ٠,٦% من الناتج المحلى الإجمالي، والهند ٠,٨%، وأمريكا ٢,٧%، واليابان ٣,١%، وإسرائيل ٥,١% من الناتج المحلى الإجمالى(٢٦). هذا بالإضافة إلى أن ٧٠% من مجموع ميزانية البحث العلمي في مصر يتم تخصيصها للأجور والمسائل الإدارية، في حين أن هذه النسبة في الدول المتقدمة لا تتجاوز ٢٠%. أي أن المخصصات الفعلية للبحث العلمي والنهوض به في مصر لا تكاد تذكر.وكذلك يوضح هيكل تمويل البحث العلمى فى مصر لعام٢٠٠٤ إلى أن ٨٥% من إجمالي الإنفاق المتواضع على البحث العلمي في مصر يأتي من المصادر الحكومية، ١٥% تمويل أجنبى من الاتفاقيات الاقتصادية والعلمية. وهذا وضع لا مثيل له في كل دول العالم المتقدم او حتى نصف المتقدم. ففي مختلف دول العالم يلعب القطاع الخاص والمستثمرون دوراً أساسياً في تمويل الجامعات والبحث العلمي بها(٢٧).

هـ) الأبحاث العلمية المنشورة للجامعة:

إن قدرة الجامعات والمؤسسات العلمية على الابتكار ومواكبة التحديث العلمي يمكن أن يستدل عليها من عدد الأبحاث العلمية المنشورة فى مجلات ودوريات لها سمعة عالمية.وتشير الإحصاءات إلي أن عدد الأبحاث التي ينشرها عضو هيئة التدريس سنوياً في الوطن العربي يتراوح بين ٠,٢ : ٠,٥ بحث(٢٩).

ولعل أبرز أسباب انخفاض عدد الأبحاث المنشورة لجامعة المنصورة على سبيل المثال في المجلات العلمية الخارجية يرجع إلي:

- الموارد المالية للمراكز البحثية داخل الجامعة منخفضة حيث أنها تتبع من الوحدات ذات الطابع الخاص.
- تكلفة نشر هذه الأبحاث مرتفعة وتزداد بشكل دوري بالنسبة لدخل أعضاء هيئات التدريس.
- عدم وجود جهاز علمي متكامل ومتوازن وموضوعي داخل الجامعة يهتم بتلك الأبحاث. فالجامعة تعاني من عدم تكافؤ عدد الباحثين والفنيين والإداريين.
- أن الجامعة لا تمول نشر الأبحاث العلمية في مجلات عالمية وبالتالي ينعكس ذلك علي كفاءة الأبحاث المنشورة.
- ضعف الاتصال بين الجامعة كمنشأة للبحث العلمي ومنشآت المجتمع المدني في إصدار أبحاث ترقي إلي المستوي اللائق وتجد التمويل المناسب وهذا بدوره يساعد علي خفض تكاليف النشر.

و) عدم توظيف الوحدات ذات الطابع الخاص بالشكل الصحيح:

تتبع الجامعات المصرية العديد من الوحدات ذات الطابع الخاص كالمستشفيات التعليمية ومعامل التحاليل، والمزارع والورش وغيرها من المراكز التى يمكن أن تستغل بوصفها مراكز إنتاج متقدم، إلا أن تلك الوحدات ذات الطابع الخاص تعانى من عدم توظيفها بشكل كفء، مما ينعكس علي انخفاض إيرادات الجامعات منها وهدر الإمكانات التي إذا تم استخدامها بشكل جيد تحقق الكثير من الفوائد لعل من أهمها(٣٠):

- توظيف الجامعة لمعطيات العلم الحديث لا سيما فى العلوم التطبيقية، لتطوير الإنتاج الزراعى والصناعى مستغلة إمكاناتها البشرية المتميزة فى هذا الشأن.
- ربط النظرية بالتطبيق، الأمر الذى يؤدى إلى إثراء وتطوير كل منهما.
- الحصول على عائد يمكن أن يساعد فى تمويل الجامعة تمويلاً ذاتياً، كما يساهم فى دعم البحث العلمي للجامعة، فلا شك أن للمورد الاقتصادي أهميته في دعم أي عمل.
- إمكان التأثير فى أسعار السوق، حيث يمكن عرض بعض المنتجات بسعر أقل من سعر السوق وبجودة أفضل.
- دعم ربط الجامعة بالبيئة والمجتمع، وتعظيم دورها فى تنمية كل منهما.

ى) هبوط مستوي جودة الخريجين:

إن جودة الخريجين عامل مهم فى قياس مرتبة المؤسسة التعليمية ، لكن هناك العديد من نقاط الضعف فى هذا المجال و التي تتمثل فيما يلى :

- تخريج نوعية من الطلاب لا تواكب متطلبات العصر الذي نعيشه، تربت علي التلقين والحفظ ولا تعرف قيمة

البحث العلمي، فهي نوعية غير قادرة علي التكيف مع متطلبات سوق العمل ومستجدات العصر.

- عدم تطوير مناهج التعليم الجامعي في العديد من التخصصات حتى تناسب الخريج الحديث، بالإضافة إلي ضعف أساليب تقييم الطلاب بحيث يتم التقييم من خلال الامتحانات فقط وهو أسلوب لا يمكن الحكم به علي كفاءة الخريجين، لكن نظراً لأننا نعاني من زيادة أعداد الطلاب فليس أمامنا إلا اختياره.
- هناك تركيز علي الكم دون الكيف مع إهمال الجودة التعليمية، فنلاحظ أن هناك عدداً كبيراً من المناهج يلتزم الطالب بها حتى يتم تخرجه دون اختيار منه مما يؤثر بالسلب علي أداء وكفاءة الخريج.

المحور الثالث: نحو استراتيجية متكاملة لاصلاح وتحديث التعليم الجامعي

في ضوء العرض السابق لمشكلة الدراسة وتحليل أسبابها، لابد من بناء رؤية لإصلاح وتحديث التعليم الجامعي، بغرض تحسين جودة الجامعات المصرية على خريطة الجامعات العالمية، مما يحقق لها التقدم ويزيد من قدراتها التنافسية.فالنهوض بالجامعات المصرية يتطلب إستراتيجية قومية تركز على مستويين:

أ) المستوى الأول: إصلاح وتطوير المؤسسة الجامعية كمؤسسة ذات طابع بحثى وثقافى وتعليمى، ويتضمن هذا المستوى من خطة الإصلاح حزمة من السياسات تقوم على ما يلى(٣١):-

١. ضرورة وضع إستراتيجية شاملة للتعليم الجامعى فى مصر تحدد فلسفته، ودور الجامعة من خلال تحديد هل الجامعة مؤسسة تقدم العلم للعلم أم أنها تقوم على تقديم العلم كخدمة لها مخرجاتها القابلة للتسويق والتطبيق مع تحديد نوعية ومستوى المعارف والمهارات التى يجب أن يمتلكها الخريج.
٢. التأكيد على مناخ الحريات الفكرية والسياسية بالجامعة، وهو ما يشمل حرية واستقلالية أعضاء هيئة التدريس والجهاز الإدارى والطلبة.
٣. العمل على ربط الجامعة بالمجتمع، فعلى الجامعة مراعاة ظروف واحتياجات البيئة أو الإقليم الذى تنشأ فيه، فقد تتميز بيئة ما بالزراعة، وأخرى بالصناعة، وثالثة بالتجارة، ولذا فعلى الجامعة أن تتميز بتخصص واضح يلائم احتياجات بيئتها، وتقدم جامعة البيئة خدماتها على مستوى المجتمع ككل فتتولى تخريج عدد معين من ذوى التخصصات والمواصفات التى يحتاجها المجتمع بالفعل حيث لايحدث نقص فى هذه الكفاءات يتولد عنه عجز ولايحدث فائض ينتج عنه بطالة.وهو ما يعنى ضرورة التخطيط العلمى المسبق عند إنشاء أى جامعة جديدة بحيث يظهر ارتباطها بمجتمعها الذى تنتمى إليه وبمشكلاته النوعية الاقتصادية أو الاجتماعية(٣٢).

٤. قيام الجامعة بالمتابعة المستمرة لأحوال خريجيها في سوق العمل لتحديد إيجابيات هؤلاء الخريجين التي ترجع لنظام إعدادهم في الجامعة، والصعوبات التي تواجههم لنقص في إعدادهم الجامعي، أو لطبيعة بيئة العمل التي يعملون فيها.ثم تتخذ التدابير الجامعية لدعم الإيجابيات وعلاج الصعوبات. وقد يتطلب ذلك إضافة مقررارت أو حذف أخرى، أو زيادة الجانب العملي في مجال معين، أو غير ذلك من الأمور لتقويمهم وتطوير أدائهم، بالتنسيق مع جهات عملهم، وبالتالي يمكن أن يكون الانتقال من مؤسسات الإعداد في الجامعة إلي ميادين العمل أكثر اتساقاً وتدرجاً، وتضمن في الوقت ذاته دروساً مستفادة لتطوير الأداء الجامعي، بشكل يسهم – علي المدي البعيد – في علاج مشاكل البطالة(٣٣).

٥. بذل الجهود للتوسع فى إنشاء الجامعات الجديدة، وفق خطة محددة تواجه بشكل علمى زيادة الطلب على التعليم الجامعى، واستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب، خاصة وأن المجتمع المصرى مجتمع يشكل الشباب فى سن التعلم (أقل من ٢٥سنة) حوالى ٤١ مليون نسمة من إجمالى سكانه فى عام ٢٠٠٦(٣٤)،لذلك فإن إنشاء الجامعات الجديدة يحقق المسئولية القومية المتعلقة بإتاحة فرص التعليم للجميع، كما أنه ضرورى لتجاوز فكرة الجامعات ذات الأعداد الكبيرة بكل مشكلاتها والتى تنعكس على مستوى جودة الخدمة التعليمية والتى تعكس الاعتماد على الكم وليس الكيف.

٦. تحقيق الاستقلال المالى للجامعات وتفعيل دور اللامركزية فيها بما يجعل قراراتها نابعة من داخلها وفى ضوء رسالتها المعلنة وأهدافها وأنشطتها، وفى هذا الإطار يعد التمويل مسألة حيوية فى تطوير الجامعة، ولابد من تضافر الجهود بين مؤسسات المجتمع المدنى والحكومة والقطاع الخاص، للاهتمام بتوفير التمويل اللازم خاصة لمشروعات التحديث التى لا تجد التمويل الكافى، وبسبب ارتباط تحسين كفاءة ونوعية التعليم الجامعى بتوفير مزيد من الموارد الحقيقية، لذلك يجب التفكير فى أساليب جديدة، وحلول غير تقليدية لدعم عمليات التمويل ومضاعفتها على نحو متزايد يتجاوب مع متطلبات التعليم الجامعى وتحدياته، بالإضافة لتحرير الجامعة من القيود الجامعية وحريتها فى الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة، مثل حقها فى تغيير توجيه مخصصات بنود الميزانية وإعادة توظيف واستثمار الفوائض المالية أو التى لم يتم استخدامها كبديل عن إعادتها لوزارة المالية فى نهاية العام مع مراجعة التصرفات المالية من الجهات الرقابية مثل الجهاز المركزى للمحاسبات.

٧. زيادة نسبة الانفاق المباشر على العملية التعليمية (تجهيزات، أبحاث، مكتبات، معامل، بعثات، .....الخ)، مقارنة بنسبة الانفاق على النواحى الإدارية والمرتبات. بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل لكل الموارد المتاحة لدى الجامعة، ويتطلب ذلك عدداً من الإجراءات، لعل من أهمها ما يلي(٣٥):

- التشغيل الكامل للمعامل والورش والمدرجات، بحيث لا تكون قاصرة على كلية بعينها، وإنما يوضع لها جدول زمني يتعاون في وضعه مندوبون من كل الكليات، بحيث تستغل لأكبر عدد ممكن من الساعات، مع وضع نظام صيانة متقدم وبشكل دوري.

- أن يكون شراء واستخدام الأجهزة غالية الثمن مركزياً على مستوي الكلية على الأقل، ثم يخطط لاستخدامها بين الأقسام المعنية داخل الكلية الواحدة أو أكثر من كلية وفق جدول زمني معلن ومتفق عليه، مع الحرص على أن يتولى التعامل مع هذه الأجهزة أخصائيون على درجة عالية من المهارة، حتى نطيل من عمرها مع رفع كفاءة استخدامها.

- التفكير الجدي و السريع في تجريب الاشتراك الإلكتروني في الدوريات العلمية، ويمكن بالتدريج الاعتماد فقط على الاشتراك الإلكتروني، من خلال تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات خاصة شبكات المعلومات الدولية.ويحقق هذا البديل وفراً هائلاً في التكلفة، مع الزيادة الهائلة في عدد المجلات والدوريات العلمية المتاحة، وتوفيراً في الوقت وغير ذلك من الإيجابيات.

- أن يتحمل الطالب الجزء الأكبر من التكلفة الفعلية للدراسة في حالة بقائه للإعادة مرة واحدة في ذات الفرقة الدراسية، على أن يتحمل التكلفة كلها إذا رسب مرة ثانية في الفرقة ذاتها، كذلك يتحمل طلاب الدراسات العليا – من غير معاوني أعضاء هيئة التدريس – الجزء الأكبر من تكلفة الدراسة، تلك التي ترتفع بشكل ملحوظ عن تكلفة الطالب في المراحل السابقة.ولكن مع الاهتمام بتحديد معدلات تخفيض متدرجة لغير القادرين و المتميزين علمياً من هؤلاء الطلاب.

- التفكير الجدي في أن تقوم كليات الزراعة، والطب البيطري والسياحة والفنادق وغيرها في الإسهام جزئياً في نظم تغذية الطلاب من خلال منتجات هذه الكليات (مثل منتجات الألبان، واللحوم، وغيرها).وهذا يضمن العديد من المكاسب، منها:الجودة المطلوبة، والأسعار الأرخص، وتوفير دعم إضافي لهذه الكليات من خلال مراكز الإنتاج فيها، وربط النظرية بالتطبيق، وغير ذلك كثير.

- الحد – قدر الإمكان – من التكدس الواضح لموظفي الجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس، الذين تتزايد أعدادهم بدرجة كبيرة عن متطلبات العمل الوظيفي داخل الجامعة، خاصة مع تزايد الرغبة في استخدام التكنولوجيا الحديثة في إنهاء كثير من الأمور الخاصة بشئون الطلبة وأعضاء هيئة التدريس و الشئون الأخرى، بما في ذلك بعض أعمال الامتحان.

- التفكير في قبول نسبة من الطلاب خريجي الثانوية العامة بالتعليم الجامعي بمجموع أقل من الحد الأدني الذي يحدده مكتب التنسيق (بـ ١% مثلاً من المجموع الكلى لطلاب الثانوية العامة)، في مقابل دفعهم مصاريف دراسية أعلى تخصص لتحسين جودة العملية التعليمية.

- من الممكن تحفيز المؤسسات الخاصة على تمويل التعليم الجامعي، عن طريق اعتبار ما تقدمه لدعم التعليم الجامعي، تكلفة واجبة الخصم عند حساب وعاء ضريبة

الدخل، على اعتبار أن هذه المؤسسات تستفيد من خريجي التعليم الجامعي.

٨. ضرورة الارتقاء بالتعليم الجامعى ومؤسساته كقطاع خدمى، وإنتاجى، وتعاونى ومعرفى إلى مستوى المنافسة العالمية، وهو ما يتطلب تحقيق الجودة الشاملة فى جميع مكونات العملية التعليمية (المدخلات – العمليات – المخرجات) وذلك من خلال تطبيق معايير الجودة التالية(٣٦):-

- معايير جودة نوعية يتحقق فيها المستوى المطلوب للمقررات والبرامج التعليمية والمؤهلات العلمية وبما يفسح المجال لمزيد من التميز.
- معايير للتدريس يؤخذ فيها رأى جهات التقييم المحلية المسئولة والأجنبية المحايدة وكذلك الدارسين.
- معايير لتقييم تحصيل الطالب فى المقررات المختلفة على أن يكون تقييماً مستمراً أثناء الدراسة.
- معايير جديدة لترقيات أعضاء هيئة التدريس مأخوذ فيها التنمية المهنية المستمرة للعضو من حيث المهارات الحديثة المطلوبة فى ظل ثورة تقنية المعلومات والاتصالات وكذلك نتائج البحوث المنشورة، وما يترتب عليها من تغيير فى شكل وجوهر العملية التعليمية الحديثة وكذلك دور عضو هيئة التدريس فى الإبداع والابتكار، وإجراء البحوث العلمية أو التطبيقية ونشرها عالمياً.

إن الارتقاء بتنمية القوى البشرية يتحقق من خلال تعليم تتوافر فيه شروط الجودة الشاملة فى كافة مراحله ومستوياته، لذلك أخذت معظم النظم المتقدمة بمفهوم الجودة الشاملة ووضعت لها معايير وأنشأت آليات لتحقيقها فى مختلف مراحل التعليم ولعل من أشهرها آليتان، **الأولى** آلية الاعتماد أو الإجازة السائدة فى نظام التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية، **والثانية** آلية ضمان الجودة المعمول بها فى نظم التعليم الأوروبية وخاصة المملكة المتحدة.

أما فى مصر، ففى يونيو عام ٢٠٠٦ صدر قانون إنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة فى التعليم والاعتماد، كما صدرت لائحته التنفيذية فى يناير عام ٢٠٠٧، وهى الهيئة التى يجرى فى الوقت الحالى استكمال تشكيلاتها لتصبح آلية فعالة لضمان تحقيق مستوى متميز من الجودة بمؤسسات التعليم العالى المصرية تقف على قدم المساواة مع أفضل المؤسسات التعليمية العالمية، ولا سيما مع مبادرة الجامعات المصرية منذ عام ٢٠٠٣ بالبدء فى تنفيذ مشروع ضمان الجودة والاعتماد بها، الذى قطعت الجامعات فيه شوطاً كبيراً من خلال إنشاء مراكز لتقييم الأداء وضمان الجودة بكل جامعة، وإعداد منظومة المعايير الأكاديمية لبعض التخصصات فى العديد من الكليات، بحيث يكون كل شئ معداً لتطبيق معايير الجودة والاعتماد بمجرد بدء الهيئة فى ممارسة عملها. كهيئة مستقلة عن الوزارات التنفيذية والمؤسسات التعليمية أى ذات سيادة كاملة وتديرها شخصيات أكاديمية ومن القطاع المدنى لضمان الاستقلالية والحياد الكامل فى أداء مهامها وتمتلك – بناء على استقلالها الكامل وسيادتها غير

المنقوصة – سلطة التوجيه والمتابعة والتأكد من التزام مؤسسات التعليم العالي بمستويات الجودة المتفق عليها مجتمعياً (المعايير القياسية) وإعلام المجتمع والقوى ذات المصلحة فى التعليم العالى ومؤسساته بما تتوصل إليه والتوصيات بالخطوات الضرورية للوصول إلى مستويات الجودة المطلوبة فى إطار من الشفافية والمحاسبة، وذلك بالاشتراك مع هيئات دولية أو متخصصة، والذى يساعد على دفع المجتهد إلى الأمام، ويكشف عن جوانب النقص والتقصير(٣٧).

على الرغم من أهمية الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بما تملكه من آليات لتحقيق الجودة فى التعليم ، إلا أن هناك بعض المخاوف والانتقادات التى وجهت لها والتى تمثلت فى(٣٨) :

- التوسع الشديد فى أعمال الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، فتبدو وكأنها أخذت كل الوظائف التى يفترض أن تقوم بها وزارة التعليم، فى حين تتمثل وظيفة الهيئة فى تحديد ما إذا كان الحد الأدنى الذى تقرره الدولة لجودة التعليم مقبولاً عالمياً أم لا، وفقاً للمعايير العالمية.
- من أهم الأخطاء فى التشريع الخاص بإنشاء الهيئة اعتبارها هيئة اقتصادية، أى أنها ستحاسب على ما تجلبه من موارد للدولة، وكان من المفترض أن تكون خدمية.

٩. مراجعة قانون الجامعات الحالى، وإعادة صياغته بما يضمن تحقيق المقترحات السابقة وبما يضع الجامعة المصرية فى مصاف الجامعات المتقدمة عالمياً، وبحيث تتضمن هذه المراجعة المبادئ اللازمة لعمليات التطوير المستمر، التى تستهدف تنمية البحث العلمى، وحفز كل باحث على تطوير معرفته بشكل نوعى إلى جانب المحافظة على كرامة عضو هيئة التدريس وحريته الأكاديمية وأن يتوفر له مستوى معيشى لائق يعينه على تطوير أدائه باستمرار، ويستلزم ذلك ضرورة مراجعة شروط التعيين، وقواعد الترقيات، وسن التقاعد، والمرتبات، جنباً إلى جنب مع ما يؤكد ضرورة استقلال كل جامعة وإمكانات تميزها.

<u>ب) المستوى الثانى:</u> ويتم التعامل فيه مع مدخلات وعناصر عملية التعليم الجامعى، ويسعى لوضع العديد من السياسات والآليات المناسبة لمواجهة المشكلات والتحديات المرتبطة بكل من هذه المدخلات كالتالى:

<u>١. إدارة التعليم العالى</u>

ويتطلب الإصلاح فى إدارة التعليم الجامعى، ضرورة تحديث الإدارة الجامعية وتأكيد النظرة المستقبلية فى إدارة المؤسسة الجامعية، والاستفادة من الإنجازات العلمية المستجدة فى جامعات العالم المتقدم، خصوصاً مع ازدهار علوم الإدارة الجامعية، حيث يعتبر ذلك من أهم جوانب إستراتيجية إصلاح التعليم الجامعى، وهناك العديد من الآليات التى يمكن أن تساعد فى تحقيق هذا الهدف ومن أهمها مايلى(٣٩):-

- التركيز على إرسال البعثات، أو تشجيع الدورات التدريبية فى مجال إدارة المؤسسات العلمية، أو استقدام الخبراء.

- تطبيق مبدأ الكفاءة والجدارة فى تولى مواقع الإدارة الجامعية، وتجنب أى تدخل من خارج المؤسسة الأكاديمية، واعتبار التاريخ الشخصى الذى يؤكد النزاهة والحرص على أخلاقيات العلم وإشاعتها معياراً لا يقل أهمية عن التاريخ العلمى.

- اعتماد آلية الإعلان المفتوح، والتقدم الحر للوظائف الجامعية، حسب شروط ومعايير محددة ترتبط بنوع الوظيفة، وتكوين لجان متخصصة على أعلى مستوى علمى للاختيار من بين المتقدمين والمرشحين على السواء، واشتراط التفرغ الكامل للوظائف القيادية العليا فى الجامعات مع تقديم التعويض المالى المناسب، حتى يحقق هذا التفرغ النتائج المتوقعة لعمليات التطوير والحفاظ على إيقاعها المضطرد، يضاف إلى هذا ضرورة أن يكون تعيين القيادة الجامعية تعاقدياً، ومرتبطاً بخطة معينة فى التطوير، ويصبح بالتالى بقاء القيادة أو عدم بقائها مرهون بتنفيذ برامج التطوير والنجاح فى أدائها.

- استقلال الإدارة الجامعية فى قرارتها، وحريتها فى تحقيق أهدافها الأساسية، بعيداً عن أية ضغوط سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية من خلال إنشاء مجلس أمناء لكل جامعة يضع التوجهات الإستراتيجية للجامعة، ويشرف على أداء مجلس الجامعة فى تنفيذها، على أن يشارك فى عضويته ممثلون من هيئات المجتمع المدنى.

- تطوير مهارات الفريق الإدارى والمالى من موظفى الجامعة.

- تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات فى تحديث الإدارة الجامعية بتجاوز الأنظمة الورقية واليدوية.

- تحقيق مشاركة أكبر للطلاب، والخريجين وأولياء الأمور فى تقييم أداء المؤسسة الجامعية وأعضاء هيئة التدريس من خلال إنشاء وتفعيل دور الاتحادات وروابط الطلاب والخريجين وأولياء الأمور.

٢. البرامج والخطط الدراسية

تحتل البرامج والخطط الدراسية فى التعليم أهمية كبرى ولتحقيق الإصلاح يجب التركيز على الجوانب الآتية(٤٠):-

- العمل على التنسيق بين التعليم الجامعى والتعليم قبل الجامعى (التعليم الأساسى والتعليم الثانوى) لتأهيل الطلاب لمتطلبات التعليم الجامعى، وتوفير سبل تنمية القدرات العقلية والإبداعية وتشجيع التفكير العلمى الخلاق، بعيداً عن آليات النقل والتلقين والتقليد، وهو ما يتطلب وجود نموذج تعليمى متطور يصبح الطالب فيه محور الاهتمام فى جميع أنشطة العملية التعليمية، الأمر الذى يتيح له فرصة تنمية قدراته على التعلم الذاتى، وإطلاق طاقاته الكامنة كى يصبح قادراً على الإبداع والابتكار، وتتطلب الطموحات السابقة فى التعليم قبل الجامعى عديداً من المتطلبات، لعل من أبرزها:

- مقررات دراسية خالية من الحشو بعيدة عن الكم، تنمى الرغبة فى التعلم واكتساب المعرفة، بمعنى أن تشجع

الطلاب على استكمال الأمور التى تثيرها من خلال القراءة فى المكتبة أو إجراء التجارب فى المعمل، أو لقاء مع المعلم، أو غير ذلك.

- معلم كفء وقادر على تيسير سبل التعلم واكتساب المعرفة، وليس مُلقناً للعلم.

- امتحانات تقيس القدرة على الفهم والقدرة على التحليل ، دون إهمال للحفظ والاستظهار، بشرط ألا تركز عليهما فقط وتهمل الجوانب الأخرى الأعلى قيمة والأعظم أهمية.

كما يجب أن تكون الجامعة برسالتها العلمية والتربوية امتداداً للطموحات السابقة، ومن هنا يكتمل إصلاح منظومة التعليم فى مختلف مراحله.

- تحديد أهداف البرامج والخطط الدراسية فى إطار الخطة الإستراتيجية لكل جامعة، والحرص على تطوير هذه البرامج وتحديثها بما يتناسب والإيقاع المتسارع للعلم والمعرفة فى العالم المتقدم، وهو ما يتطلب من جانب آخر ضرورة التقييم الدورى للمناهج وأساليب التعليم فى الجامعات المصرية طبقا للمواصفات الدولية لمقاييس الجودة، ولنوعية المخرجات التعليمية المطلوبة.

- استحداث مقررات دراسية خاصة فى السنة الأولى من التحاق الطلبة بالجامعة والتى تساعد الطالب على زيادة فاعلية وكفاءة جهوده التعليمية مثل إدارة الوقت ومهارة التفكير والتفكير الناقد ومهارة الاتصال.

- أن تتضمن جميع المناهج والبرامج فى مراحلها المختلفة قدراً كافياً من التطبيقات العملية اللازمة لاكتساب المهارات مقارنة بالدراسات النظرية، والتأكيد على تعلم المهارات.

- أن يتوفر بالمناهج والبرامج المختلفة قدر من التنوع والمرونة، وذلك من خلال التوسع فى نظم التعليم الاختيارية مثل نظام التعليم عن بعد، والتعليم المفتوح، ونظام الساعات المعتمدة، وجامعات الشركات، والجامعات الافتراضية.

- توفير تقنيات التعليم الحديثة وتوظيفها بما يواكب استمرار التطور العلمى، ويعنى ذلك تحديث وزيادة المكتبات وتزويدها بالمراجع ووسائل التكنولوجيا الحديثة، والعمل على توسيع شبكات اتصالها بمصادر المعلومات والمعرفة، ولمزيد من ترشيد الموارد المتاحة ورفع كفاءة استخدامها يمكن إنشاء مكتبات متخصصة للأقسام بكل جامعة بجانب المكتبة المركزية، ودعم المكتبات بالترجمات خاصة فى مجال العلوم الإنسانية بالإضافة إلى أنه يمكن اعتماد ترجمة الأبحاث أو الكتب الأجنبية المختارة كبحوث للترقية.

- إضافة وتدعيم البعد الدولى فى البرامج والخطط الدراسية، من خلال وضع الجامعات لاستراتيجيات فعالة لمد جسور الاتصال والتعاون مع المجتمع المحلى والعربى والمؤسسات الدولية، وذلك وفق برامج عمل محددة تبرز دور الجامعة وتساعد على اكتساب وتبادل الخبرات.

- تشجيع التدريس والبحث البينى، وهو ما يتطلب إدخال الدراسات البينية فى المقررات الدراسية، وتشجيع البحث

فى مجالاتها بما يعود بالفائدة على كل فروع المعرفة.

- تغيير فلسفة التقييم والامتحانات الحالية والتى تقيس ما يقوله أو يحفظه الطالب، بفلسفة بديلة تقوم على قياس وتقييم ما يستطيع الطالب أن يفعله وما يملكه من مهارات، وهو ما يتطلب تطوير الامتحانات لتقويم أداء الطلبة بحيث تتوافق مع الأهداف التعليمية، وتتلاءم مع احتياجات قياس القدرات المعرفية والمهارات المتنوعة للطالب، مع الالتفات للاستجابة للتطورات المعرفية المتلاحقة، خاصة وأن تطور تقنيات المعلومات يوفر فرصة طيبة لإعداد نماذج متعددة ومتطورة لأسئلة الامتحانات وتصحيحها إلكترونياً.

٣.أعضاء هيئة التدريس

يعد أعضاء هيئة التدريس من أهم محاور نجاح أى إستراتيجية لتطوير التعليم الجامعى فهم الذين يقومون على تنفيذه وتقييمه، وبالتالى فإن إتاحة السبل وظروف العمل المواتية للقيام بمهامهم هى أولى الشروط لنجاح هذه الإستراتيجية، وهو الأمر الذى يتطلب التعامل مع الموضوعات التالية(٤١):-

- الارتقاء بالأوضاع المادية والاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس بما يكفل تحسين أوضاعهم أولاً لتشجيع المتميزين على الالتحاق بالعمل الجامعى والاستمرار فيه، وثانياً لدعم هيبة ومكانة الأستاذ الجامعى.
- التطوير المستمر لمهارات أعضاء هيئة التدريس بكل جامعة من خلال التدريب المستمر، والسماح بانتقال أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات لتبادل الخبرات والثقافات، كما يجب اعتماد سياسة تبادل الأساتذة خاصة فى التخصصات النادرة بين الجامعات المصرية.
- استضافة أساتذة أجانب للتدريس كى يتتلمذ على أيديهم أعداد أكبر من المعيدين والمدرسين والمساعدين لتعظيم الفائدة من الاحتكاك مع المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية المتقدمة فى دول العالم.
- استقلالية الأساتذة وحريتهم فى قبول، أو فى تقييم ووضع نتائج الطلاب دون تقييدهم بشروط أو نسب نجاح معينة.
- تعديل نظم الترقى بما يعكس الأداء الفعلى لأعضاء هيئة التدريس، وفى هذا المجال يجب تدويل الحكم على الأبحاث العلمية، وإعادة النظر جذرياً فى أسس اختيار اللجان العلمية، وربط الترقيات وتقلد المناصب الإدارية العليا بالجامعة مع الإنجاز والتقدم العلمى والمهنى.
- التخطيط الجيد والتوسع فى البعثات لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وبرامج التدريب والمشروعات البحثية المشتركة مع الجامعات والمراكز البحثية المتقدمة، وخاصة فى العلوم المستحدثة والعلوم المستقبلية، وبما يدعم فرص التعليم المستمر والتنمية المهنية المستمرة.

٤. الطلاب

يعتبر الطلاب هم المنتج النهائى الذى يحدد مدى نجاح عمليات إصلاح وتطوير التعليم الجامعى، وإذا كانت

إستراتيجية التطوير تستهدف بناء مواطن مختلف نوعياً عن الخريج الحالى، وفيه مواصفات المواطن الذى يمتلك العقلية الناقدة والمبتكرة والذى يمتلك أرقى أنواع المهارات، ولديه الإحساس المتنامى بالمسئولية الاجتماعية وبدوره تجاه مجتمعه، فإن على الجامعة أن تتيح له مستوى متميزاً من المشاركة والتفاعل مع المجتمع والمؤسسة الجامعية التى ينتمى إليها عن طريق ما يلى(٤٢):-

- تطوير نظام القبول بالجامعات للارتقاء بمستوى المدخلات، ويمكن أن يتم ذلك من خلال استحداث نظام بديل للنظام الحالى يتسم بالفعالية والموضوعية والعدالة يراعى فى سياسات قبول الطلاب بالجامعة، وتوزيعهم على الكليات والتخصصات المختلفة حزمة من المعايير، وليس معيار واحد يتمثل فى مجموع درجات الطالب فى الثانوية العامة، ولعل من أبرز هذه المعايير ما يلى:

  - احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من القوى العاملة فى مختلف التخصصات كماً ونوعاً، وفى الوقت المناسب.ويستلزم ذلك تعاوناً بين المجلس الأعلى للجامعات والوزارات المعنية بالإنتاج والخدمات والقوى العاملة والتخطيط.

  - إمكانات الجامعات من المبانى والمعامل وغيرها من التجهيزات.

  - الإمكانات البشرية للجامعة، وبخاصة من أعضاء هيئة التدريس.ويمكن الاسترشاد فى هذا الشأن بنسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس المقبولة عالمياً.

  - قدرات وإمكانات الطلاب سواء فى توزيعهم على الكليات المختلفة، أو عند توزيعهم على التخصصات المختلفة داخل كل كلية.ويتطلب ذلك ابتكار وتجريب مقاييس عملية تتناسب مع طبيعة الدراسة بكل كلية، بل وكل شعبة من الشعب الدراسية.

  ويمكن لكل جامعة أن تجرى سنوياً دراسة أولية لتحديد الأعداد التى يمكن قبولها فى ضوء المعايير السابقة وغيرها، ثم يتم تجميع هذه الدراسات على المستوى الوطنى، لتحديد الأعداد الإجمالية التى يمكن قبولها بالجامعات كل عام.

- مشاركة الطلبة بشكل حقيقى ومستمر فى أنشطة التعليم ومشاركتهم فى مختلف لجان الكلية والجامعة والعمل على زيادة هامش الحرية المتاح أمامهم للتعبير عن الرأى، ويتطلب ذلك تعديل اللوائح المنظمة للأنشطة الطلابية والاتحادات لتفعيل النشاط الطلابى وإتاحة مناخ حقيقى من الديمقراطية والحرية يسمح بانتخابات الاتحادات الطلابية دون تدخل.

- الحرص على أن يكتسب الطلبة خبرة تطبيق ما يتعلمونه من معارف ومهارات ميدانياً، وبصفة خاصة تدريب الطلبة فى المؤسسات ومواقع العمل المناسبة خلال العطلة الصيفية، ومشاركة الطلبة فى البحوث الممولة مع أعضاء هيئة التدريس وخاصة فى الدراسات الميدانية.بجانب أهمية وجود برامج خاصة تهتم برعاية الطالب المتميز أو المخترع.

٥. الدراسات العليا والبحث العلمي

ترجع أهمية الدراسات العليا من أنها تعتبر مصدراً لتخريج أجيال جديدة من الباحثين المتميزين، وأعضاء هيئة التدريس المؤهلين والقادرين على ربط البحث الأكاديمي بتنمية المجتمع، ولذلك فإن الاهتمام بالدراسات العليا ودعم أنشطة البحث العلمى من أهم أهداف أى إستراتيجية حقيقية لتطوير التعليم الجامعى، وهو ما يتطلب إحداث تغيير جذرى فى نظم وبرامج الدراسات العليا والذى يمكن تحقيقه من خلال ما يلى(٤٣):-

- اعتبار الميزانيات المخصصة للبحث العلمي استثماراً طويل المدي عظيم الفائدة، بشرط الاستغلال الأمثل لهذه الميزانيات. ولذلك ينبغى زيادة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي، بشرط ألا تكون على حساب الميزانيات المخصصة للعملية التعليمية، و بشرط الأستثمار الأمثل لها .
- التركيز على ربط البحث العلمى باحتياجات المجتمع من خلال الشراكة البحثية مع مؤسسات الإنتاج والخدمات، وإعطاء دور أكبر لمؤسسات المجتمع المدنى، والقطاع الخاص فى تمويل البحث العلمى والمشاركة فى تحديد أولوياته.
- ضرورة وجود خريطة بحثية بكل جامعة، مرتبطة بمشكلات التنمية للبيئة المحيطة، وعلى أن تكون منبثقة من الخريطة البحثية على المستوى القومى، على ألا تكون هذه الخريطة قيداً على المبادرات البحثية المبدعة، وبحيث تشجع على البحوث التى تعتمد على التفاعل بين التخصصات العلمية المختلفة مما يؤدى إلى تقارب أكثر واقعية فى معالجة المشكلات البيئية والمجتمعية.
- تطوير قدرات طلاب الدراسات العليا فى مناهج البحث العلمى، التقليدية والمتقدمة، وإكسابهم المهارات والتقنيات الحديثة مثل الحاسب الآلى واللغات الأجنبية كشرط أساسى لإجازة شهاداتهم.
- قصر الإشراف فى الدراسات العليا على أعضاء هيئة التدريس المنتجين ذوى الكفاءة البحثية والمشهود لهم بالإجادة فى هذا المجال، وذلك دون تجاوز العدد المنطقى الذى يؤكد جدية الإشراف وفاعليته.
- تطوير نظام الإشراف الحالى بحيث يسمح فى مجال البحوث التطبيقية بمزيد من الالتحام بين مجالات الإنتاج والخدمات، الأمر الذى يؤدى إلى تعميق الصلة بين الجامعة والمجتمع.
- تكوين قاعدة معلومات بجميع رسائل الماجستير والدكتوراه التي أجازتها الجامعات المصرية منذ إنشائها حتي الآن حسب كل تخصص، والشئ نفسه بالنسبة للأبحاث والدراسات الأخرى، بحيث تكون متاحة من خلال الكمبيوتر، وعلي نمط المؤسسات الدولية العالمية في هذا الشأن. وإذا كانت بعض الكليات قد حاولت إنجاز ذلك في بعض التخصصات، فالمطلوب تعميم ذلك علي المستوي الوطني وفق مخطط زمني شامل.

- التركيز في توصيات البحوث و مقترحاتها على الجوانب الإجرائية، من خلال التوصل إلي مخطط عملي تفصيلي لحل مشكلة معينة بما في ذلك الجوانب المالية والفنية والزمنية، بدلاً من المقترحات العامة التي تعد قليلة الفائدة، فهناك شكوى عامة مُؤدّاها أن أهل العلم لا يقدمون خلاصة نتائج عملهم بشكل ميسور يسهل تطبيقه.فالعبرة بالتوصيات والمقترحات التي تكون في شكل خطة عمل قابلة للتنفيذ بكل متطلباتها.
- وضع إطار شامل و دقيق لمعايير تقويم بحوث الماجستير والدكتوراه وغيرها من البحوث، بحيث يتم الاتفاق علي هذه المعايير في كل تخصص، وليكن من خلال اللجان العلمية الدائمة.
- التقويم الدوري المستمر لنظام البعثات الخارجية والداخلية، والإشراف المشترك وغيرها من نظم الدراسات العليا، وبشكل شامل يأخذ في اعتباره آراء الدارسين والمشرفين واعتبارات التكلفة وغير ذلك من الاعتبارات، حتي يتسني الاكتشاف المبكر للمشكلات أو السلبيات أو الثغرات، واتخاذ ما يلزم نحو سرعة علاجها، فضلا عن وضع الخطط التي تكفل أيضا دعم الإيجابيات.

ورغم أن عملية الإصلاح والتطوير باتت ضرورة ملحة، إلا أن التطوير يجب أن يتم بطريقة تدريجية، وفى إطار محسوب، ومن الضرورى أن يمهد له ويتم شرحه قبل حدوثه، كما أنه من المهم أن يكون الجميع مشاركين فيه، حيث لا يمكن تطوير تعليم بنظام أو سياسة تسقط على الجميع من أعلى، ومن غير المشاركة على أوسع نطاق فى صناعة رؤية وعملية التطوير، كما أن تطوير التعليم لا يجب أن يتم بمعزل عن التطورات التى تتم فى العالم، وأن يتم ربط خطوات الإصلاح مع كل الإصلاحات الأخرى التى تتم فى كل مكان بالعالم، وبشرط أن تتفق هذه الإصلاحات مع أهدافنا، وتتفق مع رؤيتنا لتطوير التعليم، هذا مع العلم أنه إذا كانت تكلفة التعليم باهظة وكبيرة فإن تكلفة الجهل لا حدود لها.

الملحق الإحصائى:

الجدول رقم (١)

معايير تصنيف جامعة جياو تونغ شنغهاي الصينية

المعيار	الوصف	النسبة
جودة التعليم	الخريجين الفائزين بجائزة نوبل أو جوائز فيلد للرياضيات أو جوائز مماثلة في مجال التخصص	%١٠
نوعية أعضاء هيئة التدريس	أعضاء هيئة التدريس الفائزين بجائزة نوبل أو جوائز فيلدز للرياضيات	%٢٠
	كثرة الرجوع أو الإستشهاد بأبحاثهم	%٢٠
مخرجات البحث العلمي	الأبحاث المنشورة في أفضل مجلات الطبيعة والعلوم والرياضيات	%٢٠
	الأبحاث المنشورة في مجال العلوم الاجتماعية فى مجلات علمية مرموقة	%٢٠
حجم الجامعة	أداء الجامعة بالنسبة لحجمها	%١٠

http://www.pathways.cu.edu.eg/news

الجدول رقم (٢)

معايير تصنيف THES-QS للجامعات العالمية

المعيار	المؤشر	الوصف	النسبة
جودة البحث	آراء المختصين الأكاديمين	استقصاء آراء الخبراء الأكاديمين حسب تخصصاتهم العلمية لإبداء رأيهم عن أفضل الجامعات فى العالم وأميزها فى التخصص	%٤٠
	الاستشهادات المرجعية البحثية	عدد الاستشهادات المرجعية العالمية لبحوث أعضاء هيئة التدريس بالجامعة	%٢٠
توظيف الخريجين	تقويم جهات التوظيف	استقصاء لآراء جهات التوظيف من خلال الاستبيانات	%١٠
النظرة العالمية للجامعة	أعضاء هيئة التدريس الأجانب	نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب للعدد الكلي	%٥
	الطلبة الأجانب	نسبة الطلبة الأجانب لمجموع الطلبة	%٥
جودة التعليم	نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس	النسبة العددية بين أعداد الطلبة وأعداد أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة	%٢٠

http://www.ahlalhdeeth.com/vb/attachment.php?attachmentid =64340&d

الجدول رقم (٣)

معايير تصنيف ويبومتريكس

المعيار	الوصف	النسبة
الحجم	حجم الموقع	%٢٠
مخرجات البحث	الملفات الثرية	%١٥
	علماء جوجل	%١٥
الأثر	الرؤية للرابط	%٥٠

http://www.webometrics.info

جدول رقم (٤)

إحصائيات الجامعات الحاصلة على مراكز مختلفة فى كل قارة

Region	Top 20	Top 100	Top 200	Top 300	Top 400	Top 500
North and Latin America	17	58	99	136	163	190
Europe	2	34	79	124	168	210
Asia/Pac	1	8	22	41	68	100
Africa				1	2	3
Total	20	100	200	302	401	503

http://www.arwu.org/rank2008/ARWU2008Statistics(EN).htm

جدول رقم (٥)

ترتيب الجامعات المصرية عالمياً وفقاً لتصنيف ويبومتركس

Country	Top 20	Top 100	Top 200	Top 300	Top 400	Top 500
USA	17	54	90	114	139	159
UK	2	11	22	33	38	42
Japan	1	4	9	12	18	31
Germany	0	6	14	24	35	40
Canada	0	4	6	18	18	21
Sweden	0	4	4	9	9	11
France	0	3	7	14	17	23
Australia	0	3	6	9	14	15
Switzerland	0	3	6	7	7	8
Netherlands	0	2	9	9	11	12
Denmark	0	2	3	3	4	4
Israel	0	1	4	4	6	6
Norway	0	1	1	2	3	4
Finland	0	1	1	1	3	6
Russia	0	1	1	1	2	2
Italy	0	0	5	7	12	22
Belgium	0	0	4	6	7	7
China	0	0	1	10	16	30
South Korea	0	0	1	3	7	8
Spain	0	0	1	3	6	9
Austria	0	0	1	2	4	7
Brazil	0	0	1	2	4	6
Singapore	0	0	1	1	2	2
Argentina	0	0	1	1	1	1
Mexico	0	0	1	1	1	1
New Zealand	0	0	0	2	3	5
Ireland	0	0	0	1	3	3
South Africa	0	0	0	1	2	3
Greece	0	0	0	1	2	2
Czech	0	0	0	1	1	1
Hungary	0	0	0	0	2	2
India	0	0	0	0	2	2
Poland	0	0	0	0	2	2
Chile	0	0	0	0	0	2
Portugal	0	0	0	0	0	2
Slovenia	0	0	0	0	0	1
Turkey						1
Total	20	100	200	302	401	503

http://www.arwu.org/rank2008/ARWU2008Statistics(EN).htm#8

جدول رقم (٦)

ترتيب الجامعات المصرية عالميا وفقا لتصنيف ويبومتركس

		POSITION			
WORLD RANK	UNIVERSITY	SIZE	VISIBILITY	RICH FILES	SCHOLAR
1276	American University in Cairo	2,809	740	1,826	1,794
1627	Cairo University	1,262	2,180	2,187	1,535
3252	Mansoura University	2,345	4,660	3,206	2,837
3603	Ain Shams University	3,406	5,607	3,102	821
4458	Arab Academy for Science & Technology and Maritime Transport	7,080	4,434	4,469	3,815
4950	German University in Cairo	5,793	6,961	2,344	2,345
5248	Arab Open University Egypt Branch	12,567	1,485	6,402	9,238
5431	Zagazig University	4,783	6,586	7,308	2,833
5545	Helwan University	3,985	6,313	4,849	8,014
5594	Assuit University	4,517	8,378	3,559	1,190

http://www.webometrics.info/rank_by_country.asp?country=eg

جدول رقم (٧)

ترتيب الجامعات المصرية على المستوى العربي والأفريقي وفقاً لتصنيف ويبومتركس

CONTINENT RANK	UNIVERSITY	ARAB RANK	AFRICA RANK
1	American University in Cairo	4	8
2	Cairo University	6	10
3	Mansoura University	18	15
4	Ain Shams University	22	20
5	Arab Academy for Science & Technology and Maritime Transport	34	28
6	German University in Cairo	42	34
7	Arab Open University Egypt Branch	48	37
8	Zagazig University	53	42
9	Helwan University	54	44
10	Assuit University	57	46
11	Alexandria University	93	70
12	University of Tanta	98	77
13	Universite Sengahor dAlexandrie	-	88
14	Al Azhar Al-Sharif Islamic Research Academy	-	93
15	Minufiya University	-	97
16	South Valley University	-	98

http://www.webometrics.info/top100_continent.asp?cont=africa

http://www.webometrics.info/search.asp=top+arab+world+july+2008

جدول رقم (٨)

إجمالي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ونسبتهم إلى أعداد الطلاب المقيدين بكليات جامعة المنصورة للعام الجامعى ٢٠٠٦/٢٠٠٧

الكليـــة	أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم			أعداد الطلاب	نسبة أعداد أعضاء هيئة التدريس إلى أعداد الطلاب	نسبة أعداد المعاونين إلى أعداد الطلاب	نسبة أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم إلى أعداد الطلاب
	أعضاء هيئة التدريس	معاونى هيئة التدريس	الجملة				
الطب البشرى	٩٥٥	٥٥٢	١٥٠٧	٦٦٩٨	٧:١	١٢:١	٤:١
طب الأسنان	١٠٠	١٢٧	٢٢٧	١٥٤٦	٥:١	١٢:١	٧:١
الصيدلة	٩٤	١٠٤	١٩٨	٥٠٥٧	٥٤:١	٤٩:١	٢٦:١
التمريض	٣٣	٩٧	١٣٠	١٢٢٦	٣٧:١	١٣:١	٩:١
الطب البيطرى	٥٠	٦٦	١١٦	٢١٢٩	٤٣:١	٣٢:١	١٨:١
الهندسة	١٩٨	١٦٧	٣٦٥	٨٤٧٣	٤٣:١	٥١:١	٢٣:١
الفنون التطبيقية (فرع دمياط)	١٠	٢٣	٣٣	٧١٣	٧١:١	٣١:١	٢٢:١
الزراعة	١٤٥	٨١	٢٢٦	١٣٤٩	٩:١	١٧:١	٦:١
العلوم	٣٠٤	١٢٩	٤٣٣	٣٢٨٤	١١:١	٢٥:١	٨:١
الآداب	١٣٤	١٠٢	٢٣٦	١٩١٩٨	١٤٣:١	١٨٨:١	٨١:١
الحقوق	٣٦	٢٧	٦٣	١٦٢٧٠	٤٥٢:١	٦٠٣:١	٢٥٨:١
التجارة	٧٥	٦٥	١٤٠	١٩٧٠٨	٢٦٣:١	٣٠٣:١	١٤١:١
الحاسبات والمعلومات	١٧	٣٨	٥٥	١٤٠٥	٨٣:١	٣٧:١	٢٦:١
السياحة والفنادق	منتدبون			١١٣	-	-	-
التربية	١٣٧	٩١	٢٢٨	١٣١٧٣	٩٦:١	١٤٥:١	٥٨:١
التربية النوعية	٩	٩	١٨	١٩٢٨	٢١٤:١	٢١٤:١	١٠٧:١
التربية الرياضية	٥٠	٧٥	١٢٥	٢٦٩٣	٥٤:١	٢٦:١	٢٢:١

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التعليم الجامعى فى مصر (حكومى – خاص)، ٢٠٠٦/٢٠٠٧

قائمة المراجع:

(١) **د. علـــــى السلمـــــــى:** نموذج قياس الفجوة التنافسية، المؤتمر الأول للجمعية العربيـــة للإدارة بعنوان الإدارة الاستراتيجية والقيمة التنافسية لمنشآت الأعمال العربية"، الاســكندرية، ٣٠-٣١ اكتوبر ٢٠٠٤.

(٢) **د. محمد عشرى حســـــــن:** مناهج ومؤشرات القدرة التنافسية للجامعات العربيـــة، مـــؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى المصرية والعربيـــة فـــى إطار اتفاقيات تحرير التجارة الدولية فى الخدمات، مشروعات تطـــوير وتحـــديث الجامعـــة، جامعة حلوان، خلال الفترة من ٧-٩ مايو ٢٠٠٦.

(٣) ـــــــــــــــــــ : نفس المرجع السابق، ص٥٩.

(٤) ـــــــــــــــــــ : نفس المرجع السابق، ص٦٠.

(٥) www.qou.edu/homepage/arabic/...nader.htm

(٦) **د. نادر أبو خلـــــــــــــــــف:** التعريـــــف بتـــصنيـــف الجامـــعـــــات وارتباطـــــه بالنوعيـــة"، ورقة علمية أعدت لمؤتمر " النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني "، الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة، خلال الفترة من ٣-٥ يوليو ٢٠٠٤، رام الله، فلسطين.

(٧) http://www.usnews.com/usnews/edu/college/cohome. htm

(٨) http://www.isi.org

(٩) **Feller, Irwin:** The Determinants of Research Competitiveness Among Universities", In Competitiveness in Academic Research, Washington. 1996.

(١٠) **نسرين أحمـــــــد عبـــــــاس:** معايير التقييم الدولية للجامعـــات المـــصرية"، مـــؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى المصرية والعربية فى إطـــار اتفاقيات تحرير التجارة الدولية فى الخدمات، مشروعات تطوير وتحديث الجامعة، جامعة حلوان، خلال الفترة من ٧-٩ مايو ٢٠٠٦.

(١١) http://www.kfupm.edu.sa/oldkfupmwebsite/criteria-ara-asp

(١٢) **د. محمد عشرى حســـــــن:** مناهج ومؤشرات القدرة التنافسية للجامعات العربية، مـــؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى المصرية والعربيـــة فـــى إطار اتفاقيات تحرير التجارة الدولية فى الخدمات، مرجع سابق، ص٧٦.

(١٣) http://www.pathways.cu.edu.eg/27783/27393_w2009_Report..doc

(١٤) http://www.knol.google.com/k/-/-/2pu2viboowoay/6

(١٥) http://www.pathways.cu.edu.eg/news/news/uf/27367-127-Report-w2009.

(١٦) http://www.pathways.cu.edu.eg/news/--/29042-1135-winter-2009-Report.doc

(١٧) http://www.pathways.cu.edu.eg/27783/27393_w2009_Report..doc

(١٨) **نسرين أحمد عباس:** معايير التقييم الدولية للجامعات المصرية"، مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى المصرية والعربية فى إطار اتفاقيات تحرير التجارة الدولية فى الخدمات، مرجع سابق، ص١٦٢-١٦٤.

(١٩) http://www.arwu.org/rank/2006/ranking2006.htm

(٢٠) http://www.arwu.org/rank/2007/ranking2007.htm

(٢١) http://www.ahram.org.eg/Index.asp?CurFN=fron5.htm

(٢٢) http://www.topuniversities.com/worlduniversityrankings

(٢٣) **الجهاز المركز للتعبئة العامة والاحصاء:** نشرة التعليم الجامعى فى مصر (حكومى - خاص)، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٨.

(٢٤) ــــــــــــــــــــ : نفس المرجع السابق، ص ١٤٩.

(٢٥) المجلس الأعلى للجامعات: لجنة تطوير التعليم الجامعى والعالى، " الإطار الاستراتيجى لتطوير المنظومة القومية للتعليم الجامعى والعالى"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر القومى للتعليم العالى، ١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٠.

وزارة التعليم العالى: تقارير اللجان النوعية الست المنبثقة عن اللجنة القومية لتطوير التعليم الجامعى والعالى، مقدمة للمؤتمر القومى للتعليم العالى، مركز القاهرة الدولى للمؤتمرات، ١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٠.

(٢٦) **رئاسة مجلس الوزراء:** مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بيانات البحث العلمى لعام ٢٠٠٥.

(٢٧) http://www.almasry-alyoum.com/section.aspx?PageID=6

(٢٨) إدارة الدراسات العليا بجامعة المنصورة.

(٢٩) **د.محمد مسعد ياقوت:** البحث العلمى العربى، معوقات وتحديات"، مجلة الجندول، السنة الثالثة، العدد (٢٤)، سبتمبر ٢٠٠٥.

(٣٠) **د. محمود عباس عابدين:** قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٣٣٤.

(٣١) **المجالس القومية المتخصصة:** التعليم وقضاياه، بحوث ودراسات المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، ١٩٧٤/٢٠٠٢، القاهرة، ٢٠٠٣.

- **د.السعيد إبراهيم البدوى:** حول جامعة المستقبل، مقال بجريدة الأهرام، ١٩٩٩/٦/٢٠، ص١٠.

- د. **إسماعيل سراج الدين:** تحديات الواقع ورؤى المستقبل دور الطلبة والاصلاح التشريعى في إدارة الجامعة، تقديم: ، إعداد وتحرير: معتز خورشيد، محسن يوسف، مكتبة الاسكندرية، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٦٢- ص ٧٥.

- د. **شفيق إبراهيم بليغ:** حول الملامح الأساسية لتطوير التعليم الجامعى فى مصر، بحث مقدم إلى مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعى: رؤية لجامعة المستقبل، القاهرة، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩، ص٦- ص٩.

Fergany, Nader:

- Human Capital Accumulation and Development: Arab countries at the Close of the 20th Century, Al-Mishkat Center for Research, cairo, July 1998.

- Arab Higher Education and Devolopment, an Over, Al-Mishkat Center for Research, cairo, February 2000.

Shafiq, Nemat:

- Big Spending, Small Returns: The Paradox of Human Resource Development in the Middle East, Working Paper 9602, ESEC, Cairo, 1996.

(٣٢) د. **مراد صالح زيدان:** مؤشرات الجودة فى التعليم الجامعى المصرى ، مؤتمر تطوير التعليم الجامعى: رؤية لجامعة المستقبل، القاهرة، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩، ص ٤٣٤.

(٣٣) د. **محمود عباس عابدين:** قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية، مرجع سابق، ٢٠٠٣، ص٣٤٩.

(٣٤) **الجهاز المركز للتعبئة العامة والاحصاء:** الكتاب الاحصائى السنوى، ٢٠٠٧.

(٣٥) د. **محمود عباس عابدين:** قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية، مرجع سابق، ٢٠٠٣، ص ٣٣٥- ص ٣٤٦.

- د. **محمد منصور:** الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، مركز الدراسات المستقبلية، القاهرة، ديسمبر٢٠٠٦، ص ٢- ص٦.

(٣٦) www.shoura.gov.eg.E0011.asp-34k

(٣٧) وزارة التعليم العالى: دليل كليات ومعاهد التعليم العالى فى جمهورية مصر العربية لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

(٣٨) http://www.kacnd.org/writer_words_descr_print.asp?idd

(٣٩) **د. إسماعيل سراج الدين:** مؤتمر اصلاح التعليم فى مصر، مكتبة الاسكندرية، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٧٣- ص ٧٥.

- **د. شفيق إبراهيم بليـــــــغ:** حول الملامح الأساسية لتطوير التعلـيم الجـامعى فـى مصر، بحث مقدم إلى مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعلـيم الجـامعى، مرجـع سـابق، ١٩٩٩، ص٦- ص٩.

(٤٠) **د. محمد سراج الديـــــــن:** مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر: تقديم: إعداد وتحريـر: حامد عمار، محسن يوسف، مكتبة الاسكندرية، الاسكندرية، ٢٠٠٦.

- **د. محمد منصـــور:** الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠، مركز المعلومات ودعـم اتخـاذ القرار بمجلس الوزراء، مركز الدراسات المستقبلية، القـاهرة، ديـسمبر٢٠٠٦، ص ٢- ص٦.

- **د. محمود عباس عابدين:** قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالميـة والمحليـة، مرجع سابق، ٢٠٠٣، ص٣٤٩.

www.shoura.gov.eg.E0011.asp-34k

(٤١) **د. حـامـد عمار:** - التنمية البشرية وتعليم المستقبل: رؤية معيارية، مكتبة الدار العربيـة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.

- **د. حســـن شحـاتـه، د. حـامـد عمـار:** مداخل إلى تعلـيم المـستقبل فـى الوطن العربى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٤.

- **د. فـايـز مـراد مينـا:** التعليم العالى فى مصر، التطور والمستقبل"، دراسة مقدمة إلى مشروع مصر ٢٠٢٠، منتدى العالم الثالث - مكتب الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠٠٠.

(٤٢) **د. لـمينـاء مـحمـد السينـد:** العولمة ورسالة الجامعة: رؤية مستقبلية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٢.

(٤٣) **د. أشرف محمد السيد:** نحو استراتيجية فاعلة لإصلاح التعليم الجامعى، مجلة الملتقى، العدد (٣)، ٢٠٠٥.

د. جمال محمد أبو الوفـا: نحو رؤية مستقبلية للبحث العلمى فى الجامعة المصرية فـى ضـوء تحديات الثورة العلمية العالمية، المؤتمر السنوى الأول بمركز تطوير التعليم الجـامعى، جامعـة عين شمس بعنوان "التعليم الجامعى فى مصر: تحديات الواقـع والمـستقبل، ٢٤-٢٦ سـبتمبر ١٩٩٤.

د. راوية الجبـالـــــــى: تطوير التعليم أول خطوة لزيادة قدرات مصر التنافسية، جريدة العالم اليوم، ٢٠٠٤/٣/١.

د. محمد ذكـى عويـــــس: سياسات البحث العلمى، مؤتمر التعليم العالى فى مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥.